No 4A 4Aالعدد
2026 آب Aug 2026
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
مجلة محكمة تصدر عن
جامعة ساوة الاهلية

جون مينارد كينز (١٨٨٣ – ١٩٤٦)

م. م مهدي عادل عبيد
وزارة التربية / المديرية العامة لتربية محافظة المثنى
mhdyad1965@gmail.com

الملخص: شهد العالم تحولات اقتصادية عميقة خلال النصف الأول من القرن العشرين تمثلت في انهيار النظام الاقتصادي الكلاسيكي العالمي، وتفاقم معدلات البطالة والفقر وتصاعد الأزمات المالية. لهذا برز (جون مينارد كينز) كمفكر اقتصادي صنع صياغة للعلاقة بين الدولة والاقتصاد، وتبرز أهمية هذا البحث حول كون كينز لم يكن مجرد رجل اقتصادي مهم، وذو فعل وبصمة تاريخية، إذ انه ظاهرة فكرية جمعت بين العمق النظري والقدرة على التأثير في السياسات العالمية، ولهذا جاءت أفكاره كاستجابة تاريخية لأزمات الرأسمالية في النصف الأول من القرن العشرين، لقد ترك إرثاً متناقضاً، إذ انه قدم أدوات لمواجهة الأزمات الاقتصادية، لكنه انتقد لاحقاً المدارس الاقتصادية المختلفة، وبالنسبة للعالم العربي والعراق، مثّل فكره أحد أدوات التحديث الاقتصادي في مرحلة التأسيس الوطني وقيام الدولة، ولهذا تبقى أفكاره مرجعية أساسية في فهم تطور الفكر الاقتصادي والسياسات العمومية في القرن العشرين.

كلمات مفتاحية: بريطانيا، كينز، الاقتصاد العالمي، الفكر الاقتصادي.

John Maynard Keynes (1883 – 1946)

A.L. Mahdi Adel Obaid

Abstract: The world witnessed profound economic transformations during the first half of the twentieth century, characterized by the collapse of the classical global economic order, rising unemployment and poverty rates, and escalating financial crises. This led to the emergence of John Maynard Keynes as an economic thinker who formulated the relationship between the state and the economy. The significance of this research lies in the fact that Keynes was not merely an important economist with a significant historical impact; he was an intellectual phenomenon who combined theoretical depth with the ability to influence global policies. His ideas emerged as a historical response to the crises of capitalism in the first half of the twentieth century. He left a paradoxical legacy: while he provided tools to address economic crises, he later criticized various economic schools of thought. For the Arab world and Iraq, his thought served as a tool for economic modernization during the nation-building phase. Therefore, his ideas remain a fundamental reference point for understanding the development of economic thought and public policies in the twentieth century.

Keywords: Britain, Keynes, the global economy, economic thought.

المقدمة: عُد جون مينارد كينز أحد أبرز الشخصيات الفكرية التي ظهرت خلال القرن الماضي وذلك لأفكاره الاقتصادية والسياسية، احد اهم الاسباب لهذه الافكار هو انه ولد في بيئة فكرية بريطانية متميزة، إذ عاصر تحولات كبرى اثرت عليه وبالتالي شكلت وعيه النقدي، من هذه التحولات الحروب العالمية والكساد الاقتصادي الكبير، ومن الجدير بالذكر ان كينز لم يكن اقتصادياً نظرياً فحسب، بل كان رجل دولة استطاع أن يقدم رؤية جديدة لعلاقة الدولة بالاقتصاد، ولهذا كان سبب اختيارنا لهذا الموضوع الشيق والممتع. يهدف هذا البحث إلى تحليل التطور التاريخي لأفكار كينز في سياقها الزمني، مع التركيز على تأثيرها في السياسات الاقتصادية العالمية، إذ يعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي في تتبع مراحل التطور الفكري لهذه الشخصية وتحليل ما خلفه من اثار. قسم البحث الى مقدمة وثلاثة محاور تليها استنتاجات، شمل المحور الاول النشأة والتطور التعليمي والفكري، بينما المحور الثاني شمل النظريات والسياسات الاقتصادية العالمية في ضوء نظرياته، فيما كان المحور الثالث من نصيب الدولة في ضوء مفهوم كينز، والانتقادات التي وجهت لنظرياته.اعتمد البحث على العديد من المصادر والمراجع

البريطانية، واطروحة لينا نشأت علي عباس المختار، الدوافع الاقتصادية والجيوسياسية لسياسة بريطانيا تجاه المانيا ١٩١٩ – ١٩٢٢ طروحات كينز ومكندر انموذجا، والعديد من الكتب والبحوث، إذ انه شارك في صناعة القرار الاقتصادي الدولي العالمي، لهذا نرى اهمية ضرورة دراسته لفهم التطور الفكري الاقتصادي الحديث من منظور تاريخي معاصر، ومهما تكن من صعوبات تواجه الباحث الا ان هكذا شخصية تستحق الدراسة والبحث عن تفاصيلها.

المحور الاول: النشأة والتطور التعليمي والفكري.

النشأة. وُلد جون مينارد كينز في مدينة كامبريدج البريطانية في ٥ حزيران ١٨٨٣ لأسرة أكاديمية وعلمية مرموقة؛ إذ كان والده نيفيل كينز أستاذًا في الاقتصاد بجامعة كامبريدج مما وفر لجون مينارد بيئة فكرية ثرية منذ الصغر، بينما كانت والدته ناشطة اجتماعية. تلقى تعليمه في كلية إيتون ثم في جامعة كامبريدج، إذ درس الرياضيات قبل أن يتجه إلى الاقتصاد متأثرًا بأفكار الاقتصادي ألفرد مارشال، تأثر بجمعية "أبوستلز" الفكرية التي شكلت وعيه النقدي والأدبي (Skidelsky , (2003). P P, 25 - 31.)

كانت نشأته في مدة ذروة الإمبراطورية البريطانية وسيادة الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، الذي كان يؤمن بقدرة السوق على تحقيق التوازن تلقائياً، لكن هذه المدة شهدت أيضاً تحولات مهمة مع صعود الرأسمالية الاحتكارية وتزايد التدخل الحكومي في الاقتصاد (Galbraith , (1975). p. 112).

عمل كينز في الخدمة المدنية الهندية للمدة ١٩٠٦ - ١٩٠٨، إذ أعد دراسة مهمة عن العملة والمالية في الهند عام ١٩١٣، وظهر اهتمامه المبكر بالسياسات النقدية والتحديات الاقتصادية للإمبراطورية ، وشكلت الحرب العالمية الاولى منعطفاً حاسماً في فكره، لا سيما وانه عمل في الخزانة البريطانية وشارك في مؤتمر فرساي للسلام، إذ انه عارض بشدة التعويضات الباهظة المفروضة على ألمانيا، وحذر في كتابه "العواقب الاقتصادية للسلام" عام ١٩١٩ من أن هذه الشروط ستؤدي إلى كارثة اقتصادية وسياسية في أوروبا (Keynes , 1913, 60).

اما في مجال مواجهته الازمة العالمية الكبيرة، فقد شكل الكساد الكبير للمدة ١٩٢٩-١٩٣٣ المحفز الأكبر لتطوير كينز لنظريته الثورية في كتابه "مقال في النقود" عام ١٩٣٠، إذ بدأ يبلور أفكاره النقدية، لكن نقده الأعمق للاقتصاد الكلاسيكي جاء في "النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود" ١٩٣٦، الذي شكل ثورة في الفكر الاقتصادي (جون ماينارد، ٢٠١٠، ص ٤٣).

كان كينز على الرغم من طيبته وصبره في علاقاته بأصدقائه، لديه سلوك نحو الآخرين يتسم في كثير من الأحيان بأنه غير مهذب، كما أنه كان دائم الافتخار والتباهي بذكائه وبراعته وقدرته على التقليل من آراء الآخرين، وفي الأحداث التي كانت تجمعه مع العديد من الشخصيات الاقتصادية مثل المفاوضات التي أُرسل فيها للتفاوض مع الولايات المتحدة بشأن نوع القرض الذي ترغب بريطانيا في الحصول عليه، كذلك في الاجتماع الافتتاحي لصندوق النقد الدولي وغيرها من المناسبات الأخرى التي كانت تجمع الأمريكيين معه لم يتمكنوا من النظر إلى ذلك الأسلوب المتغطرس بعين الرضا (Encyclopaedia Britannica).

اكد كينز من خلال الكساد الكبير انه يمكن ان يحدث قصور في الطلب، وقد حدث بالفعل في ذلك الوقت وانه قد يكون هنالك تفضيل للاحتفاظ بالنقود واكتنازها وعندئذ لن تتلائم الاسعار مع الانخفاض في تدفق الطلب ويمكن ان تظل البضائع بوجه عام لا تجد من يشتريها فيصبح من يصنعونها متعطلين عن العمل وفي هذه الحالة يمكن للحكومة ان تتخذ إجراءات تصحيحية عن طريق الاقتراض والانفاق لاستكمال تدفق الطلب، وكان ذلك بمنزله النهاية للسيادة الاستثنائية لأفكار من سبقوه وكانت ايضا تلك هي نهاية لقيد اساسي على تعليم الاقتصاد والتفكير المنهجي والتغيير الواسع (جون كينيث جالبريت، ٢٠٠٠، ص ٩٠)

وفي كتابات كنز في حول النظام الاقتصادي الدولي في مدة ما بعد الحرب، اذ كان يعتقد ان المستقبل يكمن في ان تتولى الدولة المسؤولية عن التجارة في السلع، ولا سيما في التكتلات الدولية للسلع المصنعة والضرورية، فضلاً عن فرض القيود الكمية على واردات السلع المصنعة غير الأساسية (روبرت غيلبين، ٢٠٠٤، ص ٢٨٥- ٢٨٦).

المحور الثاني: النظريات والسياسات الاقتصادية العالمية في ضوء نظرياته.

No 4A العدد 4A
2026 آب Aug 2026
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
مجلة محكمة تصدر عن
جامعة ساوة الاهلية

النظرية العامة: الأسس والمفاهيم : هاجم كينز المبدأ الكلاسيكي القائل بأن الاقتصاد يتجه تلقائياً نحو التوظيف الكامل، مؤكداً أن الاقتصاد يمكن أن يستقر عند مستوى توظيف أقل من الكامل لمدة طويلة(جون ماينارد كينز، ٢٠١٠، ص ١٨) ، إذ حدد المفاهيم المركزية من خلا الطلب الفعال، الذي هو المحدد الرئيسي لمستوى التوظيف والإنتاج، وكذلك الميل الاحادي للاستهلاك، والعلاقة بين زيادة الدخل وزيادة الاستهلاك، فضلا عن مضاعفة الاستثمار، وأثر الإنفاق الاستثماري على الدخل القومي، اما عن التفضيل النقدي، فارجح ذلك الى رغبة الأفراد بالاحتفاظ بالنقود بدلاً من استثمارها (جون ماينارد كينز، ٢٠١٠، ص ١٣٥-١٦٦).

ومن خلال طرح لأفكاره في دور الدولة في الاقتصاد دعا كينز إلى تدخل الدولة لتعزيز الطلب الفعال عبر السياسات المالية والنقدية، لا سيما في مدة الركود، إذ ان هذا المبدأ شكل قطيعة جذرية مع الفكر الاقتصادي السائد الذي كان يحظر تدخل الدولة في الاقتصاد(جون ماينارد كينز، ٢٠١٠ ، ص ٣٧٨)

السؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل كان هنالك تأثير لكينز في السياسات الاقتصادية العالمية؟ ليأتي الجواب من خلال ما تبنته العديد من الحكومات الغربية لأفكاره لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية، مما أدى إلى تطوير السياسات الاقتصادية الكينزية في أوروبا وأمريكا، وظهور دولة الرفاه في أوروبا الغربية، الذي بدا ذلك بتأثيره الواضح في الصفقة الجديدة الأمريكية(Hall(1989). p. 45,).

الذي ينظر الى المشهد الاقتصادي العالمي في ثلاثينيات القرن العشرين، وتحديداً أزمة الكساد الكبير التي عصفت بالاقتصاد العالمي، يجد ان النظريات الاقتصادية التقليدية (الكلاسيكية) وقفت عاجزة عن تفسير الانهيار أو اقتراح حلول للخروج منه، وذلك لاعتقادها الراسخ بأن الأسواق الحرة تمتلك قدرة ذاتية على تصحيح مسارها، وأي تدخل حكومي من شأنه أن تكون له مساوئ اكثر من الفائدة، ولهذا في خضم هذه الأزمة الفكرية، كان هنالك ظهور لكينز ليقلب هذه المعادلة رأساً على عقب، إذ يبدأ كينز بانتقاد حاد للمنظور الكلاسيكي الذي يتبناه قانون ساي (Say's Law) القائل بأن "العرض يخلق الطلب الخاص به"، ويرفض كينز هذه الفكرة رفضا قاطعا، مؤكداً أن الاقتصاد لا يتكيف تلقائياً للوصول إلى حالة التوظيف الكامل، بل قد يستقر في حالة توازن مع بطالة مرتفعة، إذ يطرح كينز نظريته البديلة التي تركز على أن الطلب الكلي (إجمالي إنفاق الأسر والشركات والحكومة) هو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي. فإذا كان الطلب الكلي أقل من مستوى الإنتاج عند التوظيف الكامل، فإن الاقتصاد سينكمش حتماً، مما يؤدي إلى تسريح العمال وارتفاع البطالة، إذا مستوى العمالة لا يتحدد بسعر العمالة الأجر، بل بمستوى الطلب الإجمالي على السلع والخدمات، اما عن جمود الأجور والأسعار، وهو خلاف للافتراض الكلاسيكي بمرونة الأسعار والأجور، يرى كينز أنها تتسم بالجمود لا سيما في مواجهة الانكماش، فعند حدوث أزمة، لا تنخفض الأجور بالسرعة الكافية لتحفيز التوظيف الجديد، مما يؤدي إلى استمرار البطالة لفترات طويلة(لينا نشأت، ٢٠٢٣، ص ٤٠).

اما عن دور الحكومة والتدخل العام، يعتبر كينز أن الأسواق لا يمكنها دوماً تصحيح حالها بنفسها، وأن الدورات الاقتصادية الازدهار والركود قد تستفحل إذا تُركت لقواها العمياء، لذلك يبرر تدخل الحكومة كفاعل رئيسي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وهو ما عبر عنه بضرورة تعزيز القطاع العام لخلق فرص عمل دائمة، وعن السياسة المالية المعاكسة للدورة الاقتصادية (Counter-Cyclical Fiscal Policy)، يُعد هذا المبدأ من أهم أدوات السياسة الكينزية، إذ في مدة الركود على الحكومة زيادة الإنفاق العام لا سيما على مشاريع البنية التحتية، وخفض الضرائب، حتى لو أدى ذلك إلى عجز في الميزانية، الهدف هو تحفيز الطلب الكلي، وإنعاش الاقتصاد، وخفض البطالة، اما في مدة الازدهار، على الحكومة تقليص الإنفاق ورفع الضرائب لكبح جماح التضخم ومنع اقتصاد الانهاك، ويبرر كينز فكرة أن تنفق الحكومة أكثر من إيراداتها في أوقات الأزمات لتعويض النقص في الإنفاق الخاص، وهو ما يُعرف بالإنفاق بالعجز، الذي يصبح أداة لتحفيز الاقتصاد وليس بالضرورة علامة على سوء الإدارة المالية، ولقد اعتمدت أوروبا على نظرياته في إعادة الإعمار بعد الحرب العالمية الثانية، وفي العصر الحديث، عادت السياسات الكينزية بقوة خلال الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ وجائحة كوفيد-١٩ عام ٢٠٢٠، إذ ضخت الحكومات تريليونات الدولارات في الاقتصاد لإنقاذه(لينا نشأت، ٢٠٢٣، ص ٧٠).

اما مؤتمر بريتون وودز عام ١٩٤٤، فقد قاد كينز الوفد البريطاني في المؤتمر الذي أسس النظام المالي الدولي ما بعد الحرب الثانية، إذ قدم مقترحات جريئة لإنشاء نظام نقدي دولي مستقر، على الرغم أن العديد منها لم يُعتمد(Steil , (2013). p. 89.) .

المحور الثالث: الدولة في ضوء مفهوم كينز، والانتقادات التي وجهت لنظرياته.

الدولة في منظور كينز : الدولة في المفهوم الكينزي: هي فاعل اقتصادي رئيسي وضروري، تتدخل بفاعلية عبر السياسات المالية والنقدية لإدارة الطلب الكلي، وتحقيق التوظيف الكامل، ومحاربة الركود والكساد، عكس الفكر الكلاسيكي الذي ينادي به (دعه يعمل، دعه يمر)، إذ تعتبر الدولة حسب مفهوم كينز، المسؤول عن توجيه الاقتصاد، لا سيما في أوقات الأزمات، لضمان استقرار السوق، وعن أبرز ملامح دور الدولة في الفكر الكينزي هي التدخل الفعال، إذ يرى أن الدولة يجب أن تتدخل لتحريك النشاط الاقتصادي عندما لا تستطيع اليد الخفية للسوق تحقيق التوازن، ولا سيما في فترة الكساد، إذ ان الدولة مسؤولة عن زيادة الطلب الفعال لتحقيق التوظيف الكامل من خلال الاستثمار الحكومي والإنفاق، حتى لو أدى ذلك إلى الاقتراض، وفق السياسة المالية، من خلال استخدام الموازنة العامة، التي تمثل الإنفاق العام وزيادة الضرائب أو خفضها لتحفيز الاقتصاد، اما السياسة النقدية فهي: التحكم في أسعار الفائدة لتشجيع الاستثمار، والتأثير على السيولة النقدية، وإدارة فخ السيولة الذي يمنع التوازن التلقائي، كما ان هنالك الاقتصاد المختلط، وهو ان الدولة في مفهوم كينز لا تلغي القطاع الخاص، بل تتشارك معه ضمن نظام الاقتصاد المختلط، لإصلاح فشل السوق وحماية الرأسمالية من الانهيار، وفي تحقيق التوظيف الكامل، يرى كينز ان الدولة تسعى جاهدة للقضاء على البطالة الإجبارية، التي يعتبرها غير مقبولة، من خلال توفير فرص عمل عبر المشاريع الحكومية، وبالتالي الدولة لدى كينز هي مدير للاقتصاد لا مجرد مراقب، إذ يقع على عاتقها تخفيف حدة الدورات الاقتصادية الازدهار والكساد لضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي(Encyclopaedia Britannica. John Maynard Keynes) .

إن كينز لم يكن مجرد اقتصادي تقليدي، بل كان مفكراً ثورياً غيّر وجه السياسات الحكومية في العالم، وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت إليه، فإن مبادئه الأساسية لا تزال تشكل جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد الحديث، فهو علم الأجيال أن على الدولة أن تلعب دوراً نشطاً في إدارة الاقتصاد، وأن السياسات المالية الذكية يمكنها أن تخفف من وطأة الأزمات، ومع التحديات المعاصرة، مثل التفاوت الاقتصادي والتغير المناخي، يتطور الفكر الكينزي ليقدم إجابات جديدة، مثل الدعوة إلى التركيز على الاستثمار في الطاقة المتجددة والبنية التحتية المستدامة، إن دراسة كينز، تبقى ضرورية لفهم كيفية عمل الاقتصادات الرأسمالية الحديثة وإدارتها (لينا نشأت، ٢٠٢٣، ص ٢٣).

يبرر كينز ان هناك حاجة لدور اكبر من جانب الحكومة في ادارة الاقتصاد، ويتطلب هذا بدوره اعاده التأهيل الفكري للدولة اذ تصبح اكثر فعاليا اقتصادياً وعقلانياً، وفي الغالب رجال الدولة بدلا من يكونوا ساعين وراء الاصوات الانتخابية، يكونوا بحق رجال دولة واقتصاديين، وقد مرت عقود عديدة دون ان يتحدث احد مثل ما فعل كينز، اما عن كون الدولة في وضع لا يسمح لها بحساب الكفاءة الحديثة للسلع الرأسمالية على المدى الطويل، وعلى اساس المنفعة الاجتماعية العامة نحتاج الى التفكير في هيكل للدولة يسمح لها بالفصل بين دورها الاستثماري والدوافع السياسية التي تحرك السياسيين، والدولة بحاجة لكينز القديم لكن معتدلا على نحو ملائم، الذي لن يكون مرشدها الوحيد للمستقبل الاقتصادي (روبرت سكيدلسكي ، ٢٠١٧، ص ١٦٣).

ان نظريات كينز كانت عامة اكثر من كونها خاصة، لا سيما حول الاقتصاد الكلاسيكي، لأنها تضمنت مجموعة متنوعة من الاوضاع الاقتصادية التي تقدم حالات مختلفة من المعرفة، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه الان ما مدى محورية نظرية كنز؟ فاذا كان المحرك الرأسمالي معرضا لعدم اليقين بالوجود الاصيل فان الاداء المتواضع وانهياراته المتكررة امر مفهوم، اما على الجانب الاخر فاذا كان عدم اليقين يمكن صياغته على نحو معقول باعتباره مشكلة خاصة بالمعلومات يمكن التغلب عليها من خلال التعلم والمعالجة الاكثر فعالية للبيانات فنظرية كينز سيتم تهميشها وستعود النظرية الكلاسيكية لتكون هي النظرية المحورية وتتطلب عودة الاقتصاد الكلاسيكي وتهميش نظريه كينز واعاده التأكيد على رؤيتها

الخاصة بالسوق الذاتية والتنظيم القائم على المعلومات الكاملة باعتبارها النظرية العامة(جون كينيث جالبريت، ٢٠٠٠م، ص ٣١٥).

الانتقادات والتحديات: لم تسلم النظرية الكينزية من النقد، الذي تناوله البحث بموضوعية، وأبرز هذه الانتقادات تمثل في ظاهرة الركود التضخمي (Stagflation) في سبعينيات القرن العشرين، التي جمعت بين التضخم والبطالة المرتفعة في آن واحد، مما عجز التفسير الكينزي البسيط عن تفسيره، وقاد اقتصاديون مثل ميلتون فريدمان (Milton Friedman) من مدرسة شيكاغو موجة النقد، معتبرين أن التوسع النقدي المفرط هو سبب التضخم، وأن التدخل الحكومي المحدود هو الأفضل، كما أثيرت مخاوف من تراكم الديون نتيجة الإنفاق العام المفرط، واما عن دور الحكومة في السياسة المالية فالنتيجة المنطقية لنظرية كينز هي أن السوق لا يصحح نفسه تلقائياً في حالة الركود والبطالة المرتفعة، إذ يجب على الحكومة التدخل لتعويض النقص في الطلب الكلي، وأوصى كينز باستخدام السياسة المالية (Fiscal Policy) بشكل أساسي، لا سيما في أوقات الأزمات، وذلك من خلال زيادة الإنفاق الحكومي (Government Spending)، وخفض الضرائب (Tax Cuts)، واللجوء إلى الاقتراض والإنفاق بالعجز (Deficit Spending) لتمويل هذه السياسات وتحفيز الاقتصاد، أما السياسة النقدية (Monetary Policy) (التحكم في أسعار الفائدة وكمية النقود)، فرأى كينز أنها قد تكون غير فعالة في حالات الركود العميق بسبب ما أسماه "فخ السيولة" (Liquidity Trap) ، إذ يصبح سعر الفائدة منخفضاً جداً لدرجة أن الناس يفضلون الاحتفاظ بالنقود بغض النظر عن كمية النقود المعروضة، مما يجعل أي زيادة في المعروض النقدي عاجزة عن تحفيز الاستثمار والاستهلاك(Encyclopaedia Britannica. John Maynard Keynes).

ربما قدم كينز علاج معقول للكساد، الا ان بعض نظرياته خلقت لا سيما بعض الحرب العالمية الثانية مناخا ميالا لنموذج الدولة التداخلية ولنموذج دولة الرفاهة، فضلا عن الايمان بلا حدود بأن الحكومة الكبيرة شجعت نظرياته لا سيما في الافراط في الاستهلاك والتمويل بالديون والضرائب التصاعدية على حساب الادخار والميزانيات المتوازنة والضرائب المنخفضة، وقد رأى النقاد في الاقتصاد الكنزي الاعتداء المباشر على القيم الاقتصادية التقليدية واعتبروه التهديد الاكثر خطورة لمبادئ الحرية الاقتصادية منذ ان ظهرت الماركسية، فبالنسبة لهم النظرية العامة لكيز تشكل الاعتداء الاكثر براعة وخبثا على الرأسمالية الأرثوذكسية، وعلى الرغم من التصريحات العابرة بان كينز مات، الا انه لا تزال طريقة التفكير الكنزية منتشرة في الأكاديمية وقاعات البرلمان ووول ستريت، ولهذا كان من المنطقي ان تعطي الموسوعات في الاقتصاد سيرتها الاكبر لكينز، لاسيما بما وصل اليه، ومع ذلك فقد ترك كينز علم الاقتصاد في حاله عدم توازن، فعندما مات بعد الحرب العالمية الثانية، اخذ اتباعه من باقي الاكاديميات الاقتصادية، وبعيدا جدا عن التقليد الكلاسيكي وفي ذروة عنفوان الكينزية التي دامت حتى اواخر الستينات كان كثيرا جدا من الاقتصاديين خائفين من ان يدمر المستهلكون المقتصدون الاقتصاد، ومؤمنون بان الضرائب التصاعدية والعزل الفيدرالي لا يضران، ومقتنعين بان السياسة النقدية ليست مهمة، كذلك ان الاقتصادات المخططة هي الاسرع في النمو والازدهار(مارك سكويسين، ٢٠١٨، ص : ١٩٢- ١٩٣، ص٢٦٣).

الاستنتاجات: أسهم هذا التكوين الأكاديمي الصارم في بناء شخصية كينز الفكرية، إذ جمع بين التحليل والفهم الاجتماعي للتاريخ الاقتصادي، لا سيما خلال الحرب العالمية الأولى، إذ عمل كينز في وزارة الخزانة البريطانية، وشارك ضمن الوفد البريطاني في مؤتمر السلام في فرساي عام ١٩١٩، غير أنه استقال احتجاجًا على الشروط القاسية التي فرضتها الدول المنتصرة على ألمانيا، معتبرًا أن تلك السياسات ستقود إلى أزمات اقتصادية وسياسية خطيرة في أوروبا.

ومن خلال الكساد الكبير وتبلور الفكر الكينزي، إذ أدّت أزمة الكساد الكبير عام ١٩٢٩ إلى انهيار الثقة بالنظريات الاقتصادية الكلاسيكية التي كانت تفترض قدرة السوق على تصحيح نفسها تلقائيًا، إذ طوّر كينز أفكاره التي بلغت ذروتها في كتابه النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، الذي الفه عام ١٩٣٦.

رفض كينز فكرة التوازن التلقائي، مؤكدًا أن الاقتصاد قد يستقر عند مستويات عالية من البطالة، وأن تدخل الدولة عبر السياسة المالية أصبح ضرورة تاريخية وليس خيارًا أيديولوجيًا، ويرى كينز أن

انخفاضه يؤدي مباشرة إلى البطالة، وعن التدخل الحكومي يؤكد كينز أن على الدولة قد تستخدم الإنفاق العام والضرائب لمعالجة الركود، بدل الاكتفاء بدور المراقب، كذلك يرى المستقبل الاقتصادي غير قابل للتنبؤ الكامل، مما يحدّ من قدرة السوق على التنظيم الذاتي.

اما خلال الحرب العالمية الثانية، لعب كينز دورًا بارزًا في التخطيط الاقتصادي لما بعد الحرب، وشارك في مؤتمر بريتون وودز ١٩٤٤، الذي أسفر عن تأسيس صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، وعلى الرغم من أن بعض مقترحاته لم تُعتمد بالكامل، فإن تأثيره الفكري كان واضحًا في بناء نظام نقدي عالمي جديد، وحتى عند وفاته بقي إرثه الفكري و أفكاره التي استمرت في التأثير على السياسات الاقتصادية الغربية حتى سبعينيات القرن العشرين، ولا تزال تُستدعى في أوقات الأزمات المالية العالمية، مما يؤكد مكانته التاريخية بوصفه أحد صُنّاع التحول في الفكر الاقتصادي الحديث، ولهذا يُظهر انه لم يكن مجرد اقتصادي، بل مفكر تاريخي أعاد تعريف دور الدولة في الاقتصاد استجابةً لأزمات عصره، ولقد أسهمت أفكاره في تجاوز الجمود النظري للاقتصاد الكلاسيكي، وربطت بين الاقتصاد والسياسة والتاريخ، ودراسة نظرياته ضرورة لفهم تطور النظام الاقتصادي العالمي في القرن العشرين.

يطرح كينز احد افكاره الأساسية بأن مستوى التوظيف لا يتحدد بسعر العمل الأجور، بل بإنفاق الأموال.

_المصادر والمراجع:

_الاطاريح والرسائل:

١- لينا نشأت علي عباس المختار، الدوافع الاقتصادية والجيوسياسية لسياسة بريطانيا تجاه المانيا ١٩١٩ – ١٩٢٢ طروحات كينز ومكندر انموذجا، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية – جامعة المستنصرية، ٢٠٢٣.

_الكتب العربية والاجنبية:

١- جون ماينارد كينز، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، ترجمة الهام عيداروس، مراجعة عبد الله شحاتة خطاب، هيئة ابو ظبي للثقافة والتراث، ابو ظبي، ٢٠١٠.
٢- جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر، ترجمة احمد فؤاد بلبع، مراجعة اسماعيل صبري عبد الله، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، ٢٠٠٠.
٣- روبرت سكيدلسكي، جون مينارد كينز، ترجمة عبد الرحمن مجدي، مراجعة مصطفى محمد فؤاد، مؤسسة هنداوي، القاهرة، ٢٠١٧.
٤- روبرت غيلبين، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤.
٥- مارك سكويسين، الثلاثة الكبار في علم الاقتصاد ادم سميث.. كارل ماركس.. جون ماينارد كينز، ترجمة مجدي عبد الهادي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٨.
6- Keynes, J. M. (1913). Indian Currency and Finance. London: Macmillan.
7- Keynes, J. M. (1919). The Economic Consequences of the Peace. London: Macmillan.
8- Hall, P. (1989). The Political Power of Economic Ideas: Keynesianism Across Nations. Princeton: Princeton University Press.
9- Galbraith, J. K. (1975). Money: Whence It Came, Where It Went. Boston: Houghton Mifflin.
10- Steil, B. (2013). The Battle of Bretton Woods. Princeton: Princeton University Press.
11- Skidelsky, R. (2003). John Maynard Keynes 1883-1946: Economist, Philosopher, Statesman. London: Penguin.

_شبكة المعلومات الدولية:

1- Encyclopaedia Britannica. John Maynard Keynes.